المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

تقارير دورية

٦ يوليو ٢٠١٨

تطورات المشهد الاقتصادي

د. أحمد ذكر الله

TURKEY- ISTANBUL
Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org

WWW.EIPSS-EG.ORG
Eipss.EG Eis_EG

مصر: تطورات المشهد الاقتصادي

د. أحمد ذكر الله

تمهيد:

يتناول هذا التقرير أهم تطورات المشهد الاقتصادي المصري ودلالات هذا التطور خلال النصف الثاني من شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٨، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التطورات المالية:

١- البورصة تتراجع ٠,٩٤% في ختام جلسة الثلاثاء ٦/١٩

٢- البورصة تربح ١,٩ مليار جنيه بنهاية تعاملات الأربعاء ٦/٢٠

٣- البورصة تنهي تعاملاتها بمكاسب ٩ مليارات جنيه اليوم الخميس ٦/٢١

٤- البورصة تربح ١٨٥ مليون جنيه في ختام جلسة الأحد ٦/٢٤

٥- البورصة تربح ٨٦ مليون جنيه في ختام تعاملات الاثنين ٦/٢٥

٦- البورصة تخسر ١٢,٢ مليار جنيه الثلاثاء ٦/٢٦

٧- تباين مؤشرات البورصة بختام تعاملات اليوم ٦/٢٧

٨- ارتفاع جماعي بالبورصة في ختام التعاملات مدفوعة بمشتريات المصريين ٦/٢٨

دلالات التطورات المالية:

الاسبوع الثالث من يونيو:

أولا: أداء السوق

تطور مؤشرات السوق

ارتفع مؤشر إيجي إكس ٣٠ خلال تعاملات الأسبوع ليغلق عند مستوى ٣٤٦,١٦ نقطة مسجلا ارتفاعا بلغ ٧٧,٠ %، بينما على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع، حيث سجل مؤشر إيجي إكس ٧٠ ارتفاعا بنحو ٣٢,١% مغلقا عند مستوى ٨١١ نقطة، أما مؤشر إيجي إكس ١٠٠ فسجل ارتفاعا بنحو ٩٤,٠% مغلقا عند

مستوى ٦٣,٢٠نقطة. وبالنسبة لمؤشر إيجي إكس ٢٠ فقد سجل ارتفاعا بنحو ٢٨,٢% مغلقا عند مستوى ٥٤١,١٦ نقطة.

ثانيا: إجماليات التداول

١ـ إجماليات السوق

بلغ إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي نحو ٨,٢ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٥٧٦ مليون ورقة منفذة على ٦٧ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١,٦ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٦٠٠ مليون ورقة منفذة على ٨٥ ألف عملية خلال الأسبوع الماضي، أما بورصة النيل، فقد سجلت قيمة تداول قدرها ٤ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ٤,٥ مليون ورقة منفذة على ٦٨٥ عملية خلال الأسبوع هذا وقد استحوذت الأسهم على ٧,٩٠% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٣,٩% خلال الأسبوع.

٢ـ تعاملات المستثمرين

– سجلت تعاملات المصريين نسبة ٩٤,٦٩% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٢٢,٢٢% والعرب على ٨٤,٧%، وذلك بعد استبعاد الصفقات. وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٤١,٤٠ مليون جنيه هذا الأسبوع، بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٢٩,١٤ مليون جنيه هذا الأسبوع، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

– سجلت تعاملات الأجانب غير العرب صافي شراء قدره ٧٦,٠٤٠,١٢ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي بيع قدره ٣٣,٣٢٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

– استحوذت المؤسسات على ٧١,٤٠% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٢٩,٥٩%، وسجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة ١٠,٢٠ مليون جنيه هذا الأسبوع، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ثالثا: رأس المال السوقي

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٩١٥ مليار جنيه في نهاية الأسبوع الحالي وذلك بارتفاع عن الأسبوع الماضي قدره ١%

رابعا: السندات

بلغت قيمة التداول على إجمالي السندات نحو ٢٥١ مليون جنيه هذا الأسبوع، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات لهذا الأسبوع نحو ٢٣٩ ألف سند تقريبا.

الاسبوع الأخير من يونيو:

أولا: أداء السوق

تطور مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية "إيجى إكس ٣٠" بنسبة ٠,٠٢% ليغلق عند مستوى ١٦٣٤٩ نقطة خلال جلسات الأسبوع المنتهى، فيما تراجع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجى إكس ٧٠" بنسبة ٠,٨٣% ليغلق عند مستوى ٨٠٥ نقطة. وسجل مؤشر "إيجى إكس ١٠٠" تراجعاً بنحو ٠,٠٣% مغلقاً عند مستوى ٢٠٦٢ نقطة، وسجل مؤشر "إيجى إكس ٢٠" تراجعاً بنحو ٠,٤١% مغلقًا عند مستوى ١٦٤٧٣ نقطة.

ثانيا: إجماليات التداول

١- إجماليات السوق

– ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٦,٦ مليار جنيه خلال الأسبوع المنتهى، في حين بلغت كمية التداول نحو ٩٨٩ مليون ورقة منفذة على ١١٩ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٢,٨ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٥٧٦ مليون ورقة منفذة على ٦٧ ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.

– أما بورصة النيل، فبلغ إجمالي قيمة التداول فيها نحو ٥,٦ مليون جنيه، وبلغت كمية التداول ٧ ملايين ورقة منفذة على ٨٨٦ عملية خلال الأسبوع المنتهى؛ واستحوذت الأسهم على ٨٧,٧٢% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ١٢,٢٨%

٢- تعاملات المستثمرين

– سجلت تعاملات الأجانب بالبورصة المصرية صافي شراء بقيمة ١١٧٥٣,٢٥ مليون جنيه منذ بداية العام الحالي، بينما سجل العرب صافى بيع بقيمة ٣٥٠,٢١ مليون جنيه خلال الفترة نفسها، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

– سجل الأجانب "غير العرب" صافى بيع بالبورصة المصرية بقيمة ٢٨٧,٥٠ مليون جنيه، بينما سجل العرب صافى بيع بقيمة ٢٥,٨٨ مليون جنيه خلال الفترة نفسها، بعد استبعاد الصفقات.

– وسجلت تعاملات المصريين نسبة ٧١,٦٥% من إجمالى تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٢٢,٣٤%، والعرب على ٦,٠١% خلال الأسبوع الماضى، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

– استحوذت المؤسسات على ٤٤,٨٨% من المعاملات في البورصة، وكانت باقى المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٥,١٢%، وسجلت المؤسسات صافى شراء بقيمة ١٥,٥٣ مليون جنيه خلال الأسبوع الماضى، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ثالثا: رأس المال السوقي

خسر رأس المال السوقى للبورصة المصرية، نحو ٣,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع المنتهى ليغلق عند مستوى ٩١٠,٨٢٧ جنيه، بتراجع بنسبة ٠,٤% عن الأسبوع الماضى.

رابعا: السندات

بلغت قيمة التداول على إجمالى السندات نحو ٧٣٥ مليون جنيه خلال الأسبوع المنتهى، وبلغ إجمالى حجم التعامل على السندات نحو ٧٢٠ ألف سند تقريباً.

تحليل عام:

تراجعت قيمة التداول بقيمة ٢١ مليار جنيه خلال السهر الماضي ،وبات السوق يوزع رصيد السيولة الضئيل لديه بحذر على أوراق مالية بعينها يراها المتعاملون أقل من قيمتها العادلة، وعلي قطاعات تستطيع مخالفة أهواء البيئة التضخمية التى تعصف بالعوائد.

– يمكن القول إن السوق ودع قيعانه السابقة خلال موجة التصحيح الطويلة، محذراً من ضعف قيم التداولات، ولكن من الضروري تجميع مراكز في أسهم رخيصة نسبياً استطاع السوق توفيرها.

– نستطيع القول ان السوق كان في حالة ترقب لما تسفر عنه قرارات البنك المركزي بشأن سعر الفائدة، وبعد التثبيت، وبداية العام المالي الجديد الذي من المرجح فيه البداية المباشرة في برنامج الطروحات الحكومية، من المرجح ان ذلك سيعطي زخما كبيرا وضخا للسيولة التي ستعيد تحريك المياه الراكدة في السوق المصرية.

ثانياً: القطاع النقدي

١– "المركزي": ٣٧ مليار جنيه انخفاضًا في استثمارات البنوك بالأوراق المالية

٢– ٢٧ مليار جنيه زيادة في قروض الجهاز المصرفي خلال فبراير الماضي

٣– ٣,٤ تريليون جنيه إجمالي الودائع لدى البنوك بنهاية فبراير

٤– المركزي: ٤١٦ مليون جنيه زيادة في النقد المصدر خلال شهر

٥- ٥ مليارات جنيه زيادة في قروض القطاع العائلي خلال فبراير

٦- "النقد الدولي" يوافق على صرف الشريحة الرابعة لمصر بقيمة ٢ مليار دولار

٧- "المركزي" يثبت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

دلالات القطاع النقدي

- قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري، تثبيت الفائدة على الكوريدور، خلال اجتماعها اليوم الخميس عند ١٦,٧٥% للإيداع و ١٧,٧٥% للإقراض، كما أبقى البنك المركزي على سعر العملية الرئيسية وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥%.

- وقال البنك المركزي، إن قرار لجنة السياسة النقدية بتثبيت أسعار العائد الأساسية يتسق مع معدلات التضخم المستهدفة، مشيراً إلى أن اللجنة سوف تستمر في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب وأنها لن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

- ارجع المحللون تثبيت سعر الفائدة الي ارتفاع الضغوط التضخمية المتوقع بعد زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء والمياه، ورغبة صندوق النقد الدولى في الحفاظ على استثمارات الأجانب في أوراق الدين المحلى، كما أن استمرار تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى ربما كان أحد التثبيت خاصة مع دعم الصندوق لأسعار الفائدة المرتفعة.

ثالثا: المالية العامة:

١- ٣٢ مليار جنيه زيادة في عجز الموازنة خلال ٨ أشهر

٢- الدين المحلي يقفز إلى ٣,٤١٤ تريليون جنيه في نهاية ٢٠١٧

٣- مصارد بالتموين: الحكومة تتحمل ٥ مليارات جنيه إضافية لإنتاج الخبز المدعم

٤- المالية" : ١٠٠ مليار جنيه حجم استثمارات حكومية في الموازنة الجديدة

٥- "موديز": رفع أسعار الوقود يدعم إيجابية التصنيف الائتماني

٦- ارتفاع استثمارات الأجانب بأذون الخزانة إلى ٢١,٥ مليار دولار بنهاية مارس

دلالات الأخبار حول المالية العامة

١- بداية تطبيق الموازنة العامة الجديدة وتوقعات الخطة متوسطة المدي :

- انطلقت بنهاية يوليو الماضي خطة الحكومة متوسطة المدى، والتى تستهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي ٨% بنهاية الخطة، حيث بدأ يوم ١ يوليو العام المالى ٢٠١٨-٢٠١٩ أول أعوام الخطة متوسطة المدى، الذى تستهدف الحكومة خلاله تحقيق معدل نمو اقتصادى ٥,٨%، وطبقا لتقديرات الحكومة تستهدف الخطة متوسطة المدى الوصول إلى ٦,٥% بحلول العام القادم ٢٠١٩-٢٠٢٠ ثاني أعوام الخطة، ثم الوصول إلى ٧,٢% بحلول عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، وبختام الخطة متوسطة المدى تستهدف الحكومة بلوغ معدل نمو ٨% خلال العام ٢٠٢١-٢٠٢٢.

تطور النمو

- تستهدف الخطة مساهمة إيجابية لمصادر النمو الثلاثة "الاستثمار - الاستهلاك النهائى - التغير في صافى الصادرات" في الوصول إلى معدل النمو المنشود، كما تستهدف التصاعد المُطرد في الاستثمار كمصدر للنمو من ٣٤% إلى ٤١% خلال أعوام الخطة تأكيدًا على أهمية الاستثمار في دفع عجلة النمو الاقتصادى.

مساهمة الاستثمار في النمو

- تستهدف الحكومة توفير ٨٨٠ ألف فرصة عمل بنهاية العام ٢٠١٨-٢٠١٩ على أن ترتفع هذه النسبة بحلول ٢٠٢١-٢٠٢٢، وبذلك ينخفض معدل البطالة إلى ١٠,٢% بنهاية العام الجاري، على أن ينخفض إلى ٨% بنهاية الخطة متوسطة المدى.

- تستهدف الحكومة رفع الصادرات غير البترولية إلى ٢٦,٥ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٨-٢٠١٩ على أن ترتفع إلى ٣٥ مليار دولار بنهاية الخطة متوسطة المدى، وفى المقابل، تستهدف خفض الواردات إلى ٥٢ مليار دولار نهاية العام ٢٠١٨-٢٠١٩ على أن تنخفض إلى ٤٥ مليار دولار بنهاية الخطة متوسطة المدى.

- تستهدف الحكومة خفض العجز في الميزان التجارى للناتج المحلى، إلى ١١,٦% بنهاية ٢٠١٨-٢٠١٩، على أن ينخفض إلى ٧,٧% بنهاية الخطة متوسطة المدى، كما تستهدف خفض العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى إلى ٧,٤% بنهاية ٢٠١٨-٢٠١٩، على أن تنخفض هذه النسبة إلى ٤,٣% بنهاية الخطة متوسطة المدى.

- تهدف الحكومة إلى رفع الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ١١ مليار دولار بنهاية العام المالى الجارى، على أن يرتفع إلى ١٦ مليار دولار بنهاية الخطة متوسطة المدى، علاوة على استهداف الحكومة لخفض معدل التضخم إلى ٩,٧% بنهاية العام الجارى ، على أن ينخفض إلى ٨,٥% بنهاية الخطة متوسطة المدى.

– كما تسهدف خفض معدل الفقر القومى إلى ٢٤,٥% بنهاية العام الجارى، على أن تنخفض النسبة إلى ٢٢% بنهاية الخطة متوسطة المدى التى تبدأ من العام القادم وتنتهى في عام ٢٠٢١-٢٠٢٢، علاوة على خفض معدل الأمية إلى ٢٢% بنهاية العام الجارى، على أن ينخفض إلى ١٤% بنهاية الخطة متوسطة المدى، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العلم إلى ٢٥% بنهاية العام الجارى، على أن ترتفع إلى ٢٧% بنهاية الخطة متوسطة المدى.

٢- ارتفاع اسعار الوقود ودعم انتاج الخبز:

أعلنت وزارة التموين، أن الحكومة تتحمل نحو ٥ مليارات جنيه إضافية في إنتاج الخبز المدعم بعد رفع أسعار الوقود، لتصل التكلفة الإجمالية إلى نحو٦٠ مليارا، بدلًا من ٥٥ مليارا، لإنتاج ١٠٠ مليار و٣٧٥ مليون رغيف سنويًا.

– إجمالى تكلفة إنتاج الخبز قبل زيادة أسعار الوقود الأخيرة، يصل إلى ٦٠ قرشًا للرغيف، تتحمل الحكومة ٥٥ قرشًا منها، بينما يتحمل المستفيد من البطاقات التموينية ٥ قروش فقط.

– تحصل المخابز البلدية على نحو ١٤,٥ قرش من اجمالى التكلفة عن كل رغيف كهامش ربح عن الإنتاج والبيع للمستهلكين، بما يوازى ١٨٠ جنيهًا في الجوال الذى ينتج ١٢٥٠ رغيفا.

– أشارت الوزارة إلى أن زيادة أسعار الوقود سترفع تكلفة إنتاج الرغيف بنحو٥ قروش، لتصل إلى ٦٥ قرشا للرغيف.

– سكرتير الشعبة العامة لأصحاب المخابز بالاتحاد العام للغرف التجارية، صرح أن "التموين" وافقت أمس على زيادة هامش ربح (مقابل إنتاج جوال الدقيق المدعم للمخابز) لتصل إلى ٢٠٠ جنيه بدلًا من ١٨٠ جنيها، وأشار إلى أن هذه الزيادة غير مرضية وليست كافية للمخابز في ظل ارتفاع مدخلات الصناعة بشكل عام، مثل الكهرباء والمياه وأجور العمالة والنخالة والخميرة، وغيرها من المدخلات، لافتًا إلى أن التكلفة العادلة للجوال يجب ألا تقل عن ٢٤٠ جنيهًا.

٣- مبررات موديز لمساهمة رفع اسعار الوقود في دعم التصنيف الائتماني:

قالت وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، إن رفع الحكومة الجديدة لأسعار الوقود بنسبة تتراوح بين ٣٥,٠٪ و٦٦,٦٪، يدعم التصنيف الائتماني الإيجابي لمصر، لانه يساعد الحكومة على تحقيق الهدف المتفق عليه للعجز المالي عند ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المقبل، من متوقع عند ٩,٨٪ العام المالي الحالي.

– وأردفت أن رفع الأسعار سوف يؤدي إلى خفض فاتورة دعم الوقود إلى ١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام المالي المقبل من ٢,٥٪ توقعات في السنة المالية الحالية، وسوف يساعد في تقليل فاتورة الدعم الإجمالية من تقديراتها البالغة ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الحالي إلى ٦,٥٪ في العام المالي المقبل.

– ذكرت "موديز" أن السلطات المصرية تعتزم إلغاء جميع دعم المواد البترولية باستثناء الغاز الطبيعي المسال بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وفقاً لبرنامج الحكومة الإصلاحي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

وما يدعم ذلك أن ارتفاع أسعار الوقود جاء في أعقاب الارتفاع الأخير في أسعار الكهرباء والنقل ومياه الشرب بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٢٥٠٪.

– قالت :موديز" إنه بالرغم من استفادة القدرة التنافسية، واحتياطي النقد الأجنبي، وتوقعات النمو الاقتصادي من تخفيض قيمة العملة والتحول إلى نظام سعر صرف مرن، إلا أن السكان خاصة الفقراء منهم تحملوا وطأة تكاليف إصلاح الدعم في شكل انخفاض القوة الشرائية للعملة، خاصة خلال العام الماضي.

– وتابعت: "المقارنة بين نمو الأجور الأسبوعي الاسمي عند ١١,٥٪ في عام ٢٠١٧ مع متوسط معدل التضخم عند ٣٠,٧٪ يشير إلى تدهور حاد في الأجور الحقيقية خلال العام الماضي.. ويشير تحليل أثر الفقر الذي أصدره البنك الدولي إلى أن الزيادات السابقة في أسعار الطاقة مثلت حوالي ٥,٥٪ من نفقات الأسرة في المتوسط قبل اتخاذ أي إجراءات حماية اجتماعية".

– وقالت الوكالة أنها تأخذ في الاعتبار المخاطر الناجمة عن والإصلاح الاقتصادي وتأثيره على السكان من خلال تخصيص تقييم مخاطر الأحداث السياسية المحلية المرتفعة لملف مصر الائتماني في ضوء التأثير المحتمل على المالية العامة في حالة عكس الإصلاحات.

– وترى موديز أن النظرة الاقتصادية والتوظيفية المتفائلة لمصر أفضل، لقبول الإصلاحات الجديدة ، من خلال تسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية لعملية الإصلاح الناجحة بعد مرحلة التكيف التي لا مفر منها.

تعليق:

– حتي لو افترضنا ان مرحلة التكيف مرت بسلام كما تقول الوكالة، فمن المرجح ان يرزح بعدها ٧٠% علي الاقل من عموم المصريين تحت خط الفقر ولم تحدثنا الوكالة كيف يمكن ان يعود هؤلاء الي مستواهم المعيشي قبل تنفيذ الاصلاحات ليعودوا فقراء فقط مرة مرة اخري.

– أخذت الوكالة كما تقول في اعتبارها الظروف السياسية الداخلية وتاثيرها المحتمل علي الموازنة العامة، ولكنها تجاهلت عدة عوامل ستحدد شكل المستقبل الاقتصادي في مصر الي حد كبير في اعقاب برنامج الاصلاح، وعلي راسها الديون الخارجية وكيفية سدادها، وكذلك عدم التحول الي الاقتصاد الانتاجي وأن ما يسمي برنامج الاصلاح تم تمويله من جيوب الفقراءوان السق الانتاجي منه تكاد لا تراه العين.

– تجاهلت الوكالة كذلك عدم استجابة الاستثمار الاجنبي المباشر الي البرنامج الاصلاحي ، ورغم قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية والسماح للمستثمر الاجنبي بامكانية جلب ١٠% من العمال الاجانب ،وغيرها من الاجراءات التي كان من المفترض ان تنتج تحسنا رقميا لم تعكسه الارقام حتي الان.

– تجاهلت الوكالة كذلك الحديث عن الاقتصاد العسكري وتاثيراته السلبية سواء علي عجز الموازنة او علي مجمل برنامج الاصلاح، ولا يخفي عبث الجنرالات بالاقتصاد المصري وتحميله باعباء كثر تساهم بتقليص اي حالة للنجاح ان وجدت.

– أخيرا تجاهلت الوكالة الحديث عن الفساد الذي ينخر جسد الجهاز الاداري للدولة

– وللعسكر ايضا دور واضح فيه– وهو الاخر كفيل بالقيام أي نتائج اصلاحية علي فرض وجودها.

رابعاً: القطاع الخارجي:

١– ٣% ارتفاعًا في صادرات الصناعات الغذائية

٢– ٢٤,١% زيادة في تحويلات المصريين بالخارج

٣– ٢٥,٥ مليار دولار إجمالي المنح والقروض بنهاية يونيو ٢٠١٧

٤– ٥,٨ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر وألمانيا خلال ٢٠١٧

٥– "تاون جاس": مصر تستورد ٥٠% من احتياجات البوتاجاز

٦– ١٠ مليار دولار اجمالى صادرات مصر الغير البترولية في ٥أشهر

٧– ٢٣,٦ مليار جنيه صادرات مصر إلى أمريكا عام ٢٠١٧ بزيادة ١٠٥,٥%

دلالات حول القطاع الخارجي:

١- تقرير وزارة الاستثمار حول اجمالي القروض والمنح خلال عام ٢٠١٧:

- كشفت وزارة الاستثمار والتعاون الدولى أن إجمالى القروض والمنح التي حصلت عليها مصر بلغت ٢٥,٥ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧، مؤكدة أنه تم سحب حوالى ١٦,٥ مليار دولار بنهاية العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، بفارق ١٤ مليار دولار.

- أشارت كذلك إلى أهم ٥ قطاعات تم توجيه التمويلات لها وهي: دعم الموازنة، الكهرباء والطاقة، الإسكان، النقل والطيران، والرى والزراعة، مؤكدة أنه بنهاية العام المالى الماضى ٢٠١٦/٢٠١٧ حصل دعم الموازنة على ٣,٥ مليار دولار من إجمالى التمويلات، فيما حصل قطاع الكهرباء على حوالى ١,٧ مليار دولار، مقابل ٥٨٥,٦ مليون دولار لقطاع الإسكان، و٥٠٧ ملايين دولار لقطاع النقل والطيران، أما الزراعة فقد حصلت على ٣٩٢,٩ مليون دولار.

- نشاط التمويل متناهى الصغر حقق نموا بنهاية الربع الأول من ٢٠١٨، حيث بلغت أرصدة التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات حوالى ٨,٥ مليار جنيه، لـ٢,٤ مليون مستفيد، حيث استحوذ القطاع التجارى على حوالى ٥,٢ مليار جنيه، مقابل ١,٤ مليار جنيه للقطاع الخدمي، ومليار آخر للقطاع الزراعي.

٢- ارتفاع تحويلات العاملين المصريين بالخارج:

أظهرت بيانات وزارة المالية، ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ٢٤,١% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨، على أساس سنوي.

- بلغت تحويلات العاملين المصريين بالخارج ١٧,٣ مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى فبراير ٢٠١٨، مقابل ١٣,٩ مليار دولار في الفترة المقارنة من العام الماضي.

خامساً: القطاع الحقيقي

١- ٧% زيادة متوقعة في أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادات الطاقة

٢- "بقالي التموين": ٢٠% زيادة متوقعة بأسعار المقررات التموينية بسبب رفع الوقود

٣- شعبة الملابس: ٣٠% تراجعًا في المبيعات عن العام الماضي

٤- الحكومة توجه ٢٤% من استثماراتها للقطاعات الإنتاجية خلال ٢٠١٨ - ٢٠١٩

٥- وزير التجارة: ١٨% مساهمة القطاع الصناعي بالناتج المحلي

٦- "القابضة الكيماوية": خسائر "الدلتا للأسمدة" ستتجاوز ٤٥٠ مليون جنيه

٧- الحكومة: ارتفاع حجم الاستثمارات بنسبة ٥٤% مقارنة بالعام الماضي

٨- ٤٥% ارتفاع في أسعار الطوب بعد زيادة أسعار المحروقات والكهرباء

٩- ٢٠٠ جنيه ارتفاعاً في أسعار الأرز الشعير

المعهد المصري
EGYPTIAN INSTITUTE

دلالات القطاع الحقيقي:

١- ملخص دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن اقتصاديات الزيوت النباتية في مصر:

- تضمنت الدراسة عددا من المؤشرات حول تكاليف صناعة الزيوت النباتية وتطور إنتاجها، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦- ٢٠١٦، هذا بالإضافة إلى تطور متوسط نصيب الفرد منها والتوقعات المستقبلية لصناعة الزيوت النباتية. وكان أهم ما جاء بهذه الدراسة كما يلي:

- صناعة الزيوت النباتية تعد أحد الصناعات الغذائية الهامة في الإنتاج الصناعى، حيث تعمل على توفير سلعة غذائية رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها، وتساهم بشكل لا بأس به في رفع قيمة الإنتاج وتوفير فرص عمل، لافتة إلى انه في المتوسط توفر المنشأة العاملة في صناعة الزيوت فرص عمل تتراوح من ٤٢٠- ٤٨٠ فرصة عمل.

- نسبة الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية تبلغ نحو ١٠- ١٣%، ويرجع ذلك لمحدودية المساحة المحصولية المنزرعة من المحاصيل الزيتية، والتى لا تتعدى ٣% من إجمالى المساحة المحصولية في مصر خلال عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، موضحة أن ذلك يرجع إلى التنافس الشديد بين تلك المحاصيل والمحاصيل الاستراتيجية الأخرى مثل الحبوب والخضر والفاكهة، وهو ما أدى إلى أن أمر توفير الزيوت الغذائية للمستهلك المصرى أصبح أحد أكبر التحديات الاقتصادية الرئيسية في القطاع الزراعى.

- المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية زاد من ١٣٨٠ ألف طن عام ٢٠٠٦ إلى ١٧٠٨ ألف طن عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٣,٨%، فيما انخفض الإنتاج المحلى من الزيوت النباتية من ٢٠٧ ألف طن عام ٢٠٠٦ الى ١٦٧ ألف طن عام ٢٠١٦ بنسبة ١٩,٣%

- مساهمة زيت النخيل في كمية المتاح للاستهلاك للزيوت النباتية جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغت أعلى نسبة ٧٢% عام ٢٠٠٦ وأقل نسبة ٣٤,٩% عام ٢٠٠٧، يليه زيت فول الصويا في المرتبة الثانية من حيث كمية المتاح للاستهلاك قد بلغت أعلى نسبة ٤٢,٥% عام ٢٠١٥ وأقل نسبة ٥,٣% عام ٢٠١٢ .

- زيادة الفجوة (عجز الإنتاج) من ١١٧٣ ألف طن عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٤١ ألف طن عام ٢٠١٦ بنسبة ٣١,٤%، لافتة إلى أن زيت النخيل يساهم في كمية العجز الكلى للزيوت بنسبة كبيرة تتراوح بين ٤٨% الى ٨٤%، يليه زيت عباد الشمس في المرتبة الثانية من حيث العجز حيث تتراوح بين ٨ % الى ٣٩ % خلال الفترة (٢٠٠٦.٢٠١٦) .

– الميزان التجارى للزيوت النباتية زاد من ١١٦٨ ألف طن عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٣٧ ألف طن عام ٢٠١٦ بنسبة ٣١,٦%، بينما انخفض متوسط نصيب الفرد منها من ١٩,٢ كيلو جرام/سنة عام ٢٠٠٦ إلى، ١٨,٨ كيلو جرام/ سنة عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,١%، حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من زيت النخيل من ١٣,٨ كجم/سنه عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٣ كجم/سنه عام ٢٠١٦ بنسبة ٣٢,٦% .

– انخفاض إنتاجية العامل في إنتاج صناعة الزيوت النباتية في القطاع العام / الأعمال العام عنه في القطاع الخاص، حيث تراوحت إنتاجية العامل في القطاع العام / الأعمال العام من ٦٥,٣ ألف جنيه إلى ٢٩٩,١ ألف جنيه في حين تراوحت الإنتاجية في القطاع الخاص ٣٤١,٣ ألف جنيه إلى ١٥٢٨,٥ ألف جنيه خلال الفترة (٢٠٠٦ . ٢٠١٥) .

– ذكرت الدراسة انه يتم توجيه إجمالى المبيعات من الزيوت النباتية إلى السوق المحلي حيث بلغت نسبة المبيعات المحلية ٩٩,٥% للقطاع العام / الأعمال العام ، ٦٧,٤% للقطاع الخاص عام ٢٠١٥، لافتة إلى أن عملية الإنتاج المحلى للزيوت النباتية تعتمد بشكل أساسى على الخامات الأولية المستوردة وقد بلغت نسبتها ٧٢,٤% للقطاع العام / الأعمال العام ، ٥٦,٤% للقطاع الخاص عام ٢٠١٥.

٢– هيكل السكان وفقاً لتوزيعات قوة العمل:

– ينقسم هيكل السكان وفقاً لتوزيعات قوة العمل، إلى أفراد داخل القوة البشرية، وأفراد خارجها، حيث يعد من هم داخل القوى البشرية كل من هو في سن العمل والذى يبدأ بحسب المعايير الدولية من ١٥– ٦٥ عاما، أما من هم خارج القوى البشرية، يتمثلون في السكان الأقل من ١٥ عاما والأكثر من ٦٥ عاما "ولا يعمل"، بالإضافة للمصابين بعجز كلى ولا يقدرون على العمل.

– أما من هم داخل القوى البشرية "فى سن العمل"، فينقسمون لأفراد داخل قوة العمل وهؤلاء يشملون المشتغلين والمتعطلين، وإلى أفراد خارج قوة العمل ويتمثلون في "طالب متفرغ للدراسة، إناث متفرغات لأعمال المنزل، أفراد على المعاش متقاعدين أقل من ٦٥ عاما، زاهد عن العمل، غير قادر على العمل (مصاب بعجز جزئى)، حاصل على إجازة بدون راتب لمدة سنة أو أكثر ولا يعمل".

– وفقاً للمعايير الدولية ، يشمل المشتغلون داخل قوة العمل "العامل بأجر نقدى، والعامل لحسابه ولا يستخدم أحد، وأصحاب الأعمال الذين يديرون آخرين، والمساهمون في أعمال أو مشروعات داخل الأسرة بدون أجر"، أما المتعطلين والذين يندرجوا داخل قوة العمل أيضاً، فينقسموا إلى "متعطل سبق له عمل، ومتعطل لم يسبق له عمل".

- طبقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء، تشكل القوى البشرية داخل قوة العمل "بدءاً من ١٥ عام" ٤٦,٨% من إجمالى عدد السكان "٤١,٨% مشتغلين، و٥% متعطلين"، حيث يتوزع المشتغلون بين القطاع الحكومى والذى يوجد به نحو ٢٠% من جملة المشتغلين بالدولة والذى بلغ عددهم حتى نهاية الربع الأول من العام الجارى ٢٦,٠٩٢ مليون مشتغل.

- بالإضافة إلى القطاع العام والذى يستحوذ على ٢,٣% من جملة المشتغلين، أما باقى المشتغلين "٧٥% تقريباً"، موزعين بين القطاع الخاص والاستثمارى، والقطاعات الأخرى كالقطاعات التعاونية والأجنبية، بجانب العمالة الموسمية والمؤقتة، أما بالنسبة للقوى البشرية خارج قوة العمل، فشكلت نسبتها –بحسب جهاز الإحصاء– نحو ٥٣% من إجمالى عدد السكان.

والشكل التالي يوضح هيكل السكان وفقاً لتوزيعات قوة العمل:

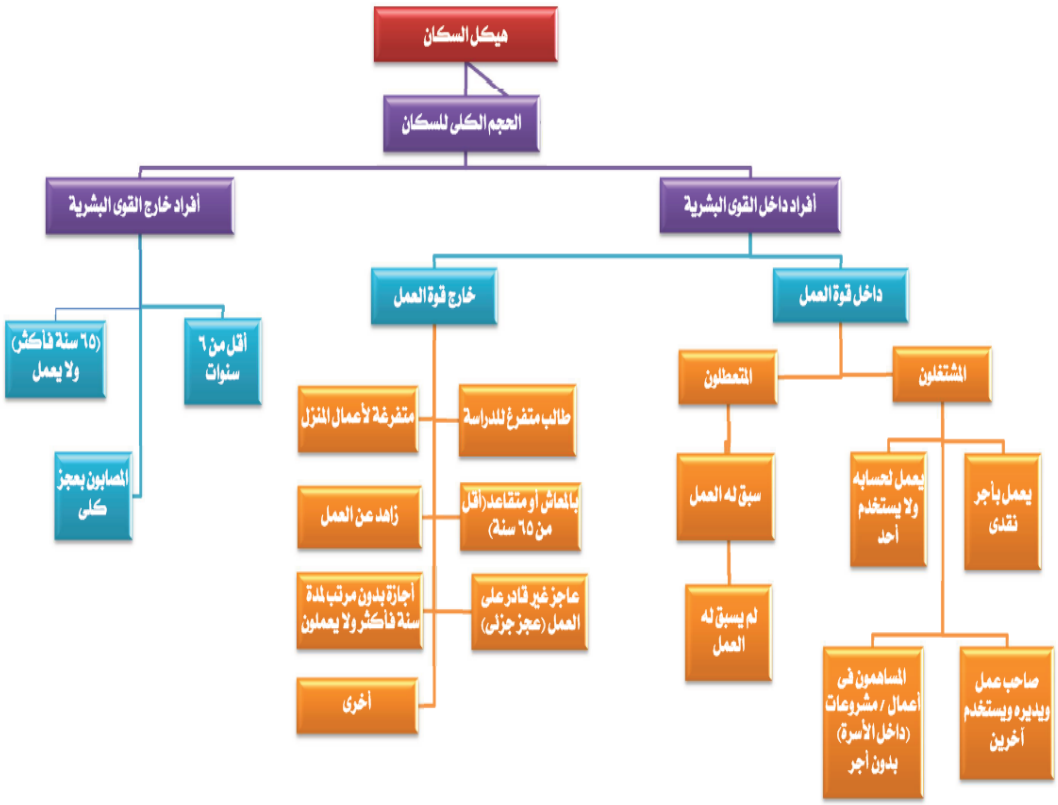

سادسا: أخري:

اهم أعمال وزارة النقل خلال الاربعة أعوام السابقة:

أعلنت وزارة النقل المشروعات المنفذة للسنوات الأربع الماضية، وسردت الوزارة فى بيان تفصيلى لها إجمالى ما تم تحقيقه من مشروعات على النحو التالى:

أولاً : مشروعات الطرق والكبارى

المشروع القومى للطرق

- تم الانتهاء من ١١ طريقاً بإجمالى أطوال ٨٦٥ كم وإجمالى تكلفة ١٣,٢ مليار جنيه:

١- تطوير طريق (وادى النطرون – العلمين) بطول ١٣٥ كيلومتراً وبتكلفة ١,٩٢٠ مليار جنيه.

٢- إنشاء المرحلة الأولى من الطريق الدائرى الأوسط بطول ٢٢ كيلومتراً وبتكلفة ٥٣٦ مليون جنيه.

٣- ازدواج طريق النفق – الشط – عيون موسى بطول ٣٣ كيلومتراً وبتكلفة ١٢٨ مليون جنيه.

٤- ازدواج طريق الصعيد – البحر الأحمر (سوهاج – سفاجا) بطول ١٨٠ كيلومتراً وبتكلفة ٨٤٨ مليون جنيه.

٥- ازدواج طريق قنا – سفاجا بطول ١٢٠ كيلومتراً وبتكلفة ٤٤٨ مليون جنيه.

٦- ازدواج القطاع الغربى من طريق الشيخ فضل – رأس غارب بطول ٩٠ كيلومتراً وبتكلفة ٣١٧ مليون جنيه.

٧- تطوير طريق القاهرة – السويس فى المسافة من الدائرى الإقليمى حتى السويس بطول ٧٠ كم وبتكلفة ١١٨٥ مليون جنيه.

٨- إنشاء الطريق من المنيا إلى طريق الشيخ فضل – رأس غارب بطول ٥٥ كيلومتراً وبتكلفة ٥٨٥ مليون جنيه.

٩- إنشاء طريق شبرا – بنها الحر بطول ٤٠ كم وبتكلفة ٣,٥ مليار جنيه.

١٠- إنشاء طريق الفرافرة – عين دلة بطول ٨٧ كم وبتكلفة ٤٢٣ مليون جنيه.

١١- إنشاء القوس الشرقى من الطريق الدائرى الإقليمى (بلبيس – بنها) بطول ٣٣ كم وبتكلفة ٣ –٣٥ مليار جنيه.

مشروعات تطوير شبكة الطرق الحالية (الإنشاء والازدواج)

تم إنشاء وازدواج طرق بإجمالى أطوال ٦٥٠ كيلومتراً وبتكلفة ٣,٥ مليار جنيه ومن أهمها:

١- ازدواج طريق سوهاج – قنا الصحراوى الغربى بطول ١٤٠ كم وبتكلفة ٣٥٠ مليون جنيه.

٢- إنشاء الطريق المزدوج المحلة – كفر الشيخ بطول ٣٢ كيلومتراً وبتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه.

٣- إنشاء الطريق المزدوج طنطا – كفر الشيخ بطول ٣٤ كيلومتراً وبتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه.

٤- إنشاء حارة ثالثة بطريق القاهرة – الإسكندرية الزراعى "المرحلة الأولى من كفر الدوار حتى كفر الزيات" بطول ٣٥ كيلومتراً وبتكلفة ١٩٥ مليون جنيه.

٥- إنشاء وصلات لربط كبارى النيل بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل "وصلة الواسطى" بطول ٦٥ كيلومتراً وبتكلفة ٢١٤ مليون جنيه.

٦- ازدواج الطريق الزراعى بنى سويف / المنيا فى المسافة من بنى سويف حتى سدس (مرحلة أولى) بطول ٢٥ كيلومتراً وبتكلفة ١٤٦ مليون جنيه.

٧- تطوير الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى فى الاتجاه من تقاطع طريق الإسماعيلية الصحراوى حتى تقاطع الأوتوستراد) الداعم الداخلى (بطول ٣٠ كيلومتراً وبتكلفة ١٩٢ مليون جنيه.

٨- ازدواج طريق مغاغة – العدوة بطول ٢٤ كيلومتراً وبتكلفة ١٠٢ مليون جنيه.

مشروعات تطوير شبكة الطرق القديمة (الصيانة ورفع الكفاءة)

تم رفع كفاءة ١٣٥٠ كيلومتراً من الطرق بإجمالى تكلفة ٢,٥ مليار جنيه ومن أهمها:

١- رصف طريق الشط – ميت أبو الكوم – القنطرة شرق بطول ١٠٨ كم وبتكلفة ١٥٠ مليون جنيه.

٢- رصف طريق أسوان – أبو سمبل بطول ١٥٠ كم وبتكلفة ٢٢٧ مليون جنيه.

٣- رصف الطريق الدائرى حول مطروح بطول ٢٦ كم وبتكلفة ١٠٩ مليون جنيه.

٤- رصف طريق نخل – التمد بطول ٥٠ كم وبتكلفة ١١٢ مليون جنيه.

٥- رفع كفاءة طريق أسيوط – الخارجة من منقباد حتى مطار أسيوط بطول ٢٠ كم وبتكلفة ٨٣ مليون جنيه.

٦- رصف طريق كوم أمبو – ادفو بطول ٦٠ كم وبتكلفة ٩١ مليون جنيه.

٧- رفع كفاءة الطريق الصحراوى الشرقى (كمين الشيخ فضل – كمين الجزامى) بطول ٤٠ كم وبتكلفة ٩٥ مليون جنيه.

٨- رفع كفاءة طريق طابا – نويبع بطول ٦٠ كم وبتكلفة ٩٧ مليون جنيه.

مشروعات إنشاء الكبارى

تم إنشاء عدد ٤ محاور على النيل وعدد ٢٠ كوبرى علوى، بالإضافة إلى كبارى القطاع السابع بالطريق الصحراوى وكبارى طريق السويس بتكلفة إجمالية ٤,٢ مليار جنيه:

١- محور جرجا على النيل بتكلفة إجمالية ٤٩٧,٥ مليون جنيه.

٢- محور طلخا على النيل بتكلفة إجمالية ٤٦١ مليون جنيه.

٣- محور بنى مزار على النيل بتكلفة ٣٤٠ مليون جنيه.

٤- محور بنها على النيل بتكلفة ٥٩٥ مليون جنيه.

٥- كوبرى فوكة العلوى بمحافظة مطروح بتكلفة ٨٩ مليون جنيه.

٦- كوبرى الكلابية العلوى بمحافظة الأقصر بتكلفة ٨٧ مليون جنيه.

٧- عدد ٢ كوبرى أعلى طريق الكباش بمحافظة الأقصر بتكلفة ٥٧ مليون جنيه.

٨- توسيع كوبرى امتداد مطار الأقصر بتكلفة ٤٥ مليون جنيه.

٩- كوبرى المعنا العلوى بمحافظة قنا بتكلفة ٩٦ مليون جنيه.

١٠- كوبرى أبو حماد العلوى بمحافظة الشرقية بتكلفة ٢٧ مليون جنيه.

١١- كوبرى العباسة العلوى بمحافظة الشرقية بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.

١٢- كوبرى المحمودية المتحرك بمحافظة البحيرة بتكلفة ٢١ مليون جنيه.

١٣- كوبرى دهشور العلوى على طريق القاهرة / الفيوم بتكلفة ٨٠ مليون جنيه.

١٤- كوبرى أجا العلوى على طريق بنها / المنصورة بتكلفة ٩١ مليون جنيه.

١٥- عدد ٢ كوبرى على ترعة الجيزاوية ومصرف المحيط بتكلفة ١٣٢ مليون جنيه.

١٦- عدد ٢ كوبرى على الطريق الدولى الساحلى بتكلفة ١١٨ مليون جنيه.

١٧- كوبرى داخل مدينة طهطا أعلى السكة الحديد بتكلفة ٨٠ مليون جنيه.

١٨- كوبرى دمنهور العلوى بتكلفة ١٥١ مليون جنيه.

١٩- كوبرى التوفيقية العلوى بتكلفة ٧٦ مليون جنيه.

٢٠- كوبرى قوص بتكلفة ٤٤ مليون جنيه.

٢١- كبارى القطاع السابع بالطريق الصحراوى بتكلفة ٦١٠ مليار جنيه.

٢٢- كبارى طريق القاهرة – السويس بتكلفة ٣٧٧ مليون جنيه.

ثانياً: مشروعات السكك الحديدية

١- التجديد الشامل للسكة على خط القاهرة – أسوان بطول ٢٩٧ كم وبتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه.

٢- توريد وتشغيل عدد ٢١٢ عربة مكيفة جديدة على خطوط الوجهين القبلى والبحرى بتكلفة ٢,٠٨٦ مليار جنيه.

٣- تطوير عدد) ٢٧٥٠ (عربة سكة حديد بدرجاتها المختلفة بتكلفة ٧٣٤ مليون جنيه.

٤- تطوير وتحسين وصيانة ٩٢ محطة سكة حديد بتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه.

٥- التطوير الشامل لعدد ٣٠٩ مزلقانات على خطوط الشبكة بتكلفة ٦٠٠ مليون جنيه.

٦- تم بدء تشغيل قطارات لنقل الحاويات من ميناءى الإسكندرية والسخنة إلى ٦ أكتوبر واستئناف نقل الحاويات من ميناء الإسكندرية إلى السخنة وبورسعيد بعد توقف عدة سنوات.

٧- توريد عدد ٤٠ عربة توليد قوى من مصنع سيماف بتكلفة ٥٧٢ مليون جنيه.

٨- التعاقد على توريد عدد ١٠٠ جرار جديد قدرة) ٤٢٥٠ (حصان GE + تأهيل ٨١ جراراً وتوفير قطع الغيار بتكلفة ٥٧٥ مليون دولار.

٩- التفاوض مع الشركات المتخصصة لتوريد عدد ١٣٠٠ عربةسكة حديد جديدة.

١٠- التعاقد مع الهيئة العربية للتصنيع لتوريد وتصنيع ١٤٠ عربة نقل بضائع بتكلفة ٥٤٤ مليون جنيه.

١١- العمل فى مشروعات استحداث نظام الاشارات على خطوط الشبكة بإجمالى اطوال ١٠٨٩ كم بتكلفة تعادل ١٧ مليار جنيه.

١٢- اتخاذ إجراءات دراسة وطرح وإسناد خط القطار الكخربائى عالى السرعة (السخنة – العاصمة الادارية الجديدة – ٦ أكتوبر – العلمين) بطول حوالى ٥٠٤ كم.

ثالثاً: مشروعات مترو الأنفاق

مشروعات إنشاء خطوط جديدة

١- العمل فى تنفيذ الجزء الأول A 4 من المرحلة الرابعة من الخط الثالث للمترو "هارون – هليوبوليس – الف مسكن – نادى الشمس – النزهة – هشام بركات" بطول ٥,١٥ كيلومتر بتكلفة ٢٥٧ مليون يورو + ١٨١٦ مليون جنيه.

٢- العمل فى تنفيذ الجزء الثاني B 4 من المرحلة الرابعة من الخط الثالث للمترو هشام بركات – قباء – عمر بن الخطاب – الهايكستب – عدلى منصور بطول ٦,٣٧ كيلومتر وبتكلفة ٢٢٨ مليون يورو + ٣٥٥٤ مليون جنيه..

٣- بدء تنفيذ أعمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق "العتبة – الكيت كات – إمبابة – جامعة القاهرة" بطول ١٧,٧ كم وبتكلفة ١٥٥٣ مليون يورو + ١٠٤٤٠ مليون جنيه.

٤- اتخاذ إجراءات إسناد المرحلة الأولى من الخط الرابع للمترو ٦ "أكتوبر – الملك الصالح" بطول ١٩ كم بتكلفة ٣٠ مليار جنيه + ١,٧٥ مليار دولار.

٥- بدء تنفيذ مشروع خط القطار الكهربائى "السلام – العاشر – العاصمة الادارية الجديدة" بطول ٧٠ كم وبتكلفة ١٢٠٠ مليون دولار.

٦- توريد عدد ٢٠ قطاراً مكيفاً جديداً للتشغيل على الخط الأول للمترو "حلوان – المرج" بتكلفة ٢,٣ مليار جنيه.

٧- تطوير وتحديث عدد ١٧ قطاراً – بدء تشغيلها على الخط الأول للمترو من حوالى ٣٠ عاماً – بتكلفة ٣٣٥ مليون جنيه.

٨- توريد وتشغيل عدد ٤ قطارات مكيفة جديدة على الخط الثانى للمترو "شبرا الخيمة / المنيب" بتكلفة ٤٦٤ مليون جنيه.

٩- تطوير نظم المراقبة والتأمين بعدد ٤٧ محطة بتكلفة ٤٠ مليون جنيه.

١٠- بدء العمل فى ازدواج المسافة من المرج إلى المرج الجديدة بطول ١,٤ كم وبتكلفة ٣٦٠ مليون جنيه

١١- توريد وتركيب عدد ٤٦ سلماً متحركاً بمحطات المترو بتكلفة ٤٥ مليون جنيه.

١٢- إنشاء عدد ٢٨ مصعد كهربائى بمحطات المترو بتكلفة ٢٠ مليون جنيه.

١٣- توريد عدد ٨٥٠ بوابة لا تلامسية وعدد ١٠٠ ماكينة تذاكر للخطين الأول والثانى للمترو بتكلفة ١٦٠ مليون جنيه.

رابعاً: فى مجال النقل البحرى

موانئ البحر الأحمر:

١- افتتاح مشروع تطوير ميناء سفاجا البحرى بتكلفة ٥١٠ مليون جنيه "إنشاء محطة ركاب جديدة بطاقة ١,٣ مليون راكب / سنة – ساحة انتظار شاحنات بطاقة ٤٠ ألف شاحنة / سنة – ساحة لسيارات التربتك بطاقة ٣٠ ألف سيارة / سنة – تطوير البنية التحتية والمرافق".

٢- افتتاح مشروع تطوير ميناء الغردقة البحرى بتكلفة ٢٠٤ مليون جنيه "إنشاء محطة ركاب جديدة بطاقة ٧٠٠ ألف راكب / سنة وتطوير الرصيف البحرى ليصل طوله إلى ٣٤٥ متر وإنشاء منطقة تربتك بطاقة ٥٠ ألف سيارة ومبنى ادارى جديد وتطوير البنية التحتية والمرافق.

٣- افتتاح مشروع تطوير ميناء نويبع البحرى "المرحلة الأولى والثانية" بتكلفة ٢٨٠ مليون جنيه "إنشاء محطة ركاب جديدة بطاقة ١,٧ مليون راكب / سنة وإنشاء ساحة انتظار للشاحنات".

٤- إنشاء محطة الانتظار الخارجية بميناء الغردقة بتكلفة ٢٨ مليون جنيه.

٥- رفع كفاءة حاجز الأمواج بميناء الاسويس بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.

ميناءى الإسكندرية والدخيلة

١- تكريك الممر الملاحى للميناء لزيادة العمق التصميمى إلى ١٥,٥ متر بتكلفة ١٠٥ مليون جنيه.

٢- إنهاء صيانة وتجديدات كوبرى باب ٢٧ بتكلفة ٤٠ مليون جنيه.

ميناء دمياط

١- تكريك الممر الملاحى إلى -١٦ م وحوض الميناء إلى- ١٥ م بتكلفة ١٨٥ مليون جنيه لمواكبة التطور فى صناعة السفن.

٢- إنشاء رصيف جديد للبضائع العامة فى المنطقة بين رصيفى ٨ و٩ بطول ٣٤٠ متر وعمق ١٢ متر بتكلفة ١٤٢ مليون جنيه.

٣- إنشاء رصيف خدمات بحرية بطول ٩٠ م وعمق ٨ م بتكلفة ١١ مليون جنيه.

٤- بناء وتوريد عدد ٤ قاطرات بحرية بقوة شد ٦٠" طناً و٢٥ طناً" بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه.

خامساً: فى مجال الموانئ البرية والجافة

١- إنشاء ميناء قسطل البرى على مساحة ٤٥ ألف متر مربع بتكلفة ٧٦ مليون جنيه كمنفذ جديد لدعم حركة التجارة البينية بين مصر والسودان شرق النيل، ومنها إلى دول أفريقيا.

٢- إنشاء ميناء أرقين البرى على مساحة ١٣٠ ألف م٢ بتكلفة ٩٣ مليون جنيه كمحور جديد بين مصر والسودان غرب النيل.

٣- إنهاء دراسات مشروع إنشاء الميناء الجاف فى ٦ أكتوبر على مساحة ١٠٠ فدان والترويج للمشروع واتخاذ إجراءات تأهيل الشركات تمهيداً للطرح.

سادساً: فى مجال النقل النهرى

١- تم استلام أرض بميناء دندرة لإنشاء ميناء نهرى فى محافظة قنا، وتم وضع حجر الأساس فى شهر أبريل ٢٠١٨ تمهيداً للطرح على المستثمرين بنظام حق الانتفاع.

٢- تم استلام أرض مماثلة فى المنشأة بمحافظة سوهاج ووضع حجر الأساس فى مايو ٢٠١٨ تمهيداً للطرح.

٣- تشغيل الخط الملاحى القاهرة – دمياط فى نقل الأقماح من صوامع وزارة التموين بميناء دمياط إلى صوامع إمبابة والسكر الخام إلى شركة السكر للصناعات التكاملية بالحوامدية.

المعهد المصرى
EGYPTIAN INSTITUTE